بالاعيان المتفقان في امر مقوم يشتملان بالضرورة امرين قد اجتمعا فيه احدهما
مايختلف فيه والثاني ماتتفق فيه واجتماعهما اما مع امتناع الانفكاك من احد الجانبين
وهو اللزوم او مع جواز الانفكاك وهو العروض واللزوم لايخ اما ان يكون ما
يتفقان فيه لازما لما يختلفان به فيكون للمختلفين لازم واحد وهذا غير منكر
كالحيوان اللازم للناطق والاعجم واما ان يكون ما يختلفان به لازما لما يتفقان
فيه فيكون الشي الواحد يلزمه مختلفان متقابلان وهذا منكر فانه يمتنع ان يكون
الحيوان ناطقا واعجم معا لاستحالة التقابل بين لازمي الشي الواحد لاستلزامه
التنافي بين اللازم والملزوم واما العروض فاما ان يكون ما يتفقان فيه عارضا
لما يختلفان به وهو ايضا غير منكر كالوجود العارض لهذا الجوهر وهذا العرض عند
اطلاق هذا الموجود وذاك الموجود عليهما فان الوجود مقوم لهما من حيث هما
موجودان وعارض لذاتيهما المختلفين بالكلية واما ان يكون ما يختلفان به عارضا
لما يتفقان فيه وهذا ايضا غير منكر كالانسانية الموصوفة لهذا وذاك عند اطلاق
هذا الانسان وذاك الانسان عليهما فان الانسانية مقومة لهما وهي معروضة لما افترقا
فيه من الشخصية وثانيتهما ان ماهية الشي قد يجوز ان يكون سببا لصفة من صفاته
كالاثنينية التي هي سبب لزوجيتها وان صفة الشي قد يكون سببا لصفة اخرى له
مثل الفصل للخاصة كالناطقية للتعجب ومثل الخاصة للخاصة كالمتعجب للضاحكية
ومثل العرض للعرض كالملون للمرئي ولكن لا يجوز ان يكون الصفة التي هي الوجود

للشي

للشي انما هي بسبب ماهيته التي ليست هي الوجود او بسبب صفة اخرى
لان السبب متقدم في الوجود ولا تتقدم بالوجود قبل الوجود فان سائر
الصفات وان يكون بعضها سببا للبعض لم يجز ان يكون شي منها سببا
للوجود واذا عرفت ذلك فنقول قد ثبت ان واجب الوجود موجود
وانه موجد للموجود الممكن وانه انما يكون موجدا للشي اذا كان متعينا
لان الشي الغير المتعين لا يوجد في الخارج وما لا يوجد في الخارج يمتنع ان
يكون موجدا لغيره ثم واجب الوجود المتعين ان كان تعينه لذلك اي لانه
واجب الوجود اي تعينه عين كونه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره
وهذا هو المط وان لم يكن تعينه لذلك اي لانه واجب الوجود اي ان لم يكن تعينه
ذلك عين كونه واجب الوجود بل تعينه لامر آخر اي تعينه غير كونه واجب
الوجود فهو معلول الغير لانه ان كان واجب الوجود لازما لتعينه كان
الوجود الواجب لازما لماهية غيره او لازما لصفة غيره لان التعين
اذا كان غير واجب الوجود يكون ماهية او صفة لماهية وعلى التقديرين
يلزم من كون الوجود الواجب لازما لتعينه كون الوجود الواجب لازما
لماهية غيره او لازما لصفة غيره وهو مح لانه ح يلزم ان يكون الواجب الوجود
بسبب ماهية غيره او بسبب صفة اخرى لها لان اللزوم بين الشيئين لا يتحقق
الا اذا كان الملزوم او جزؤه علة او معلولا لما ساويا للازم او في جزئه

Copyright © King Saud University